

خلاصة حكم
في تسمية المأذون
التم الشك في
شعبان من اهالي قرية حرسنا الساكن في
محلة الصالحية المسند الى المقيم القار محمد
الشيخ عبد الرحمن الصالح من اهالي مدينة
حلب الساكن في قرية ابرجوش التبراهيم

الى ثمن الصالحية ظهر ان المقيم المرقوم بمحامر
على ارتكاب الجرم المسند اليه هذا كما تأيد
بالشهادات وحصر ادعاء المشتكى والتقرير
الطبي لذلك وموافقة لطلب مقام الادعاء
الماء اجتمعت الآراء في جلسة ٢٠ تشرين
الذي سنة ١٢٠٠ حتى تجريمه بالجناية والحكم
بوضعه في الكورك سبع سنوات ترفيقاً للفقرة

الثانية من المادة ١٩٧ من قانون الجزاء
واسقاطه من الحقوق المدنية وحجز امواله
واملاكه واذا رتبها بمعرفة الحكومة واعلان
ذلك في الجرائد المحلية وتقريره بمصاريف
الحاكمة حكماً قايماً بتمه طناً حسب الاصول
نظم في ٩ ربيع الاول سنة ١٢٢٠
وفي ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٢٢٠

اهام

اسماء المصحفين (بالكسر) ولم يوافق الدعوى	رقم نوع الجرم	تاريخ الاحكام	اسماء المصحفين (بالفتح)
سعيد عدي وسماعيل الكور كلامها	١٢٠/١١/١١	١٢٠/١١/١١	سعيد عدي وسماعيل الكور كلامها
من محلة الاكراد			من محلة الاكراد
عراي بن عبد الغني خليفه وحسين بن	١٢٠/١١/١٥	١٢٠/١١/١٥	عراي بن عبد الغني خليفه وحسين بن
صالح المجاجة من القدم واحمد بن ياسين			صالح المجاجة من القدم واحمد بن ياسين
بركات من جرمانا			بركات من جرمانا
محمد امين بن طه المصري الساكن	١٢٠/١١/١٦	١٢٠/١١/١٦	محمد امين بن طه المصري الساكن
يزقاق الموصلي باليدان			يزقاق الموصلي باليدان
عقل بن خليل شاهين من قرية جبانة اوزيت	١٢٠/١١/١٦	١٢٠/١١/١٦	عقل بن خليل شاهين من قرية جبانة اوزيت
محمد نور بن عبد المومن محلة السويقة	١٢٠/١١/١٣	١٢٠/١١/١٣	محمد نور بن عبد المومن محلة السويقة
محمد مقبري محلة الاكراد	٢٠٠/١١/٢١	٢٠٠/١١/٢١	محمد مقبري محلة الاكراد
موسى بن قاسم حمامه من قرية مرة باش	١٢٠/١١/٢٤	١٢٠/١١/٢٤	موسى بن قاسم حمامه من قرية مرة باش
ثابتة التبك			ثابتة التبك
نوري افندي المقيد الثاني بدائرة النفوس	١٢٠/١١/٢٥	١٢٠/١١/٢٥	نوري افندي المقيد الثاني بدائرة النفوس
سابقاً من محلة سوق ساروجه			سابقاً من محلة سوق ساروجه

ان الاشخاص المحررة اسماؤهم اعلانه قد انتهوا بالجنايات المبتدأة انواعها اعلانه وقد منحوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام
اعتباراً من تاريخ اوراق اسماؤهم كي يعطوا القانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة ترفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول
المحاكمات الجزائية ومن غير مطيعين للقانون فيستقطون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً ونحجز اموالهم بالتناهي ولا يحق
مقتضى دهرى ما يل باحدوا للادعاء عليهم وكل من علم بحمل وجودهم بجبر على الاخبار عنهم كما انه تجبر جميع موظفي ضابطه الدلية
على اقاء القبض عليهم وتسليمهم

طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٧٠ (الاسنة الثانية)
كل ما يتعلق بغير الجريدة يراجع بتأله
دائرة المطبوعات
يؤخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليق
والاوصاف الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة
مطبوعة وقرشاً عن كل سطر من الاعلانات
الاهلية والنجارية تدفع لمطبعة الخزينة



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشهر المذكور ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
وه ٧٠ قرشاً داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
من النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق: الاثنين ٢٤ ربيع اول سنة ١٣٣٩ قسمر مرتين في الاسبوع ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٠

بلاغ حاكم دمشق

اذاع دولة حاكم منطقة دمشق البلاغ
الآتي:

الى حضرات رجال الحكومة
وموظفيها المحترمين:

« استلكت بيون الله سبحانه وتعالى زمام حكومة
مقاطعة دمشق آخذاً على نفسي الذي لم
فيه مصطفة الامة والبلاد بماؤنة رجال
الحكومة المتدبة المنظمة وقد انزلت الوظيفين
والأموالين في وظائفهم راجياً ان يداوموا
على اعمالهم كما ابقوا و بهرتوا لامتنا اتمنا
كلنا خدامها لامة محقة وذلك بحسن
معاملة الامة واشمار قلوب افرادها صغارهم
وكبارهم روح العدل والحق ليعرف كل
وطني معاً كان مذهبه ومشربه ان له حقوقاً
وطنية واجبات وان الواجب على الحاكم ان
الحكوم عليه ان يحترما الشرائع والقوانين
القدسية »

واني اوصي كل موظف ان ينظر الى
ارباب المصالح بنظر الاب الشفوق ويحصر
وكده في عمله الموكل اليه فقط ولن لا يتدخل
فيما ليس من غرضه وان يراظ على

خطاب الحاكم
ايها السادة:

عهد الي بتأليف الحكومة الجديدة
فرايت بالاتفاق مع رصفائي في الوزارة
ان من اول الواجب علينا ان نجعل
للحكومة شكلاً يكون معه الحل على المالية
خفيفاً وعلى هذا قررت مع رفقا لي ان
بديل الوزارات بمديريات عامه ورئاسة
الوزارة باسم حاكم عام
وسأبذل بعمولة المولي تعالى في
المهمة السامية التي وسدت الي كل قواي

عمله في الاوقات الماضية ومن تخلف عن
المضور الى دائرته بدون عذر فتولي او
تكال وأتمل أعمال الحكومة والاعالي
يقيه لاول مرة باطاف ثم يحسم لي المرة
الثانية شيء من راتبه ثم ينفي عن عمله ولا
نفع فيه شفاعة وأسأله تعالى ان يوفقنا لما
فيه حسن الخدمة واخلاص القصد لتدل
الامة بالقول والعمل على اتمامة اهل للعبادة
الماضية في ١ كانون اول سنة ١٢٢٠
حاكم مقاطعة دمشق
عفي العظم

واقصى الافلاس حتى احقق الآمال
واحرز ثمة البلاد

اسا خطة الحكومة فني كما يلي:

السعي لاستتباب الامن وتوزيع العدل
بين الاهالي دون النظر بينهم الى الفوارق
الاجتماعية او الاختلاف في المذهب
وان اجتهد من وراء الغاية بانهاض هذه
المقاطعة في اقتصاديتها وفي كل ما
فيه خير الامة وان احافظ على استقلال
البلاد على قدر ما تسمح به شروط
الانتداب وان اسير مع الحكومة للثتدية
العظيمة ورجالها سيرة امانة واخلاص

وانا سئني حق العناية باتقاء
ارباب الكفاة والافتقار من الوطنيين
لتولي الوظائف حتى يقوم بناء الحكومة
على اساس راسخ وببذل مساعداً في
تقليل النفقات ما امكن حتى لا تضل
الامة ضرايب لا طائل تحتها

هذه هي خطتنا وانا أسأله سبحانه
وتعالى ان يوفقنا في عملنا وان يسدد
خطواتنا وينبذنا الى كل ما فيه مصلحة
شعبنا المحبوب حتى يرفد كل فرد بانه

هكذا منه الفصل

مسؤول عن نجاح وطنه وسعادته
اولاده ١٠

خطاب الجنرال غوايه

يا سعادة الحاكم والسادة الكرام :

ان باكورة اعمالكم الادارية تجلت

بفراحتكم وكرم اخلاقكم . رايتم ضرورة

تخفيض الضرائب المالية المفروضة على

ابناء وطنكم وشرعتم بالتعفي به الضرورة

على كل فرد من الاقتصاد وعولتم على

التصرف باحوال الاسمة بكامل الحكمة

والرأية فارتأيت ان تكونوا البادئين

بانفسكم بهذا العمل وتصبروا قدوة في

هذا السبيل فبحق لكم اذ ذلك ان

تطلبوا القيام بهذا الواجب من الغير

فشركم الراسية العام على ذلك . ومن

ثم فالت خطتكم التي رمتتموها باختصار

سوف تاتي ايضا ارتياحاً من الجميع فانكم

انتم احسن بيان ما تنتظرون الاسمة من

حكومتها فبه الاسمة غرت متعطشة الى

الامن والسكينة والتساهل الديني

والعدالة النامة وبالتالي الى الارتقاء في

كل فرع من فروع التقدم الاجتماعي لانها

سئمت المشاغل القيمة والانتقاسات

السياسية والطائفية التي ظالما عكزت

بحاروي الحياة الاقتصادية والاجدية والعقلية

في بلادكم الجليلة .

هذه هي الاصلاحات المفيدة التي

توحيتم ان لنقوموا بلادكم بها متمدين

في ذلك ثقة واخلاص على مساعدة الدولة

المتدبة فتكون هذه الدولة عند امسكم
لان خطتها هي نفس خطتكم .

هذا ولا اري في حاجة يا سعادة

الحاكم الى تذكيركم ببداي الامة الفرنسية

البنيرية المتزعمة عن الافراض مادتم

خبرتم بنفسكم احوال الامة الفرنسية فثبت

لكم ان الساية التي ترمي اليها والعمل الذي

تدوي القيام به هنا خالياً من كل فكرة قذرة

او استهتار فهي لا تقصد سوى المصلحة على

ما اكتسبته منذ القدم من العزلة الابدية في

بلاد سوريا والعمل على اقامته

اول ان فرنسا في حالة الاتهاب تقي

كما يصورها لنا التاريخ اعني محافظة على

تقاليدها متمسكة بالمدلة والاحسان

محترمة حقوق الشعوب وقويتم على الدوام

وقد يقنتم ان خطة فرنسا لا ترمي الى

الضغط على العتول والضمائر بل الى اجتذابها

واكتسابها بالعرف والاحسان وتبني ان تشيد

سلطتها على الحب والاحترام المتبادلين لا غير

تسلمت ذلك يا سعادة الحاكم كما

تسلمونه ايضا ايها السادة الحضور امحب

الوطنية الصادقة الذين يتفنون الحقائق

دون الاوهام . ان مصلحة بلادكم تقضي

عليكم بالعمل مع مجثي الدولة المتدبة يداً

واحدة وان مثلي الدولة المتدبة من جهتهم

يؤكدون لكم انه يمكن ان تعتمدوا على

الاعتقاد على مؤازرتهم لكم وثقتهم بكم

في سبيل الغاية الشريفة التي تسعى

وراءها لاجل رقي بلادكم وعمرانها

هيئة المديرين

من انتم كاترو رئيس الهيئة الفرنسية

الى حضرة حقي بك العظم حاكم حكومة دمشق

في الشرف ان احيط سعادتكم على ان

المنسوب السامي للجمهورية الفرنسية يوافق

تمام الموافقة على القرار الذي اتخذته اليوم

الحكومة بتحويل دوائر الوزارات الى

مدير بات عامة ويوضع حاكم على رأس كافة

دوائر الحكومة يلتب بجامك حكومة دمشق

وربما يصدر امر من حضرة الجنرال

المنسوب السامي بترتيب هذا القرار فانه

يوضع مبدئياً موضع التعليق منذ اليوم واما

مترو الوزارات المحدثه فسيكونون كما يلي :

حاكم الحكومة - حقي بك العظم

مدير الداخلية العامة - عطاء بك الايري

« العدلية » - بدع بك المؤيد

« المالية » - حمدي بك النصر

« المعارف » - محمد بك كرد علي

« انانسة » - الدكتور شاكرك التيم

« الامور العسكرية » - نصوح بك البخاري

وارجوكم ان تفضلوا بقبول فائق

الاحترام

الامضاء

كاترو

اخرجنا في صدر هذا الكتاب صورة

كتاب رئيس الهيئة الفرنسية الوارد الى

حاكم الحكومة دمشق والباحث عن تحويل

الوزارات الى مديريات تهيئها به على

مدير الداخلية العام

علاء الايري

من القائد كاترو رئيس البعثة الافرنسية
الى دولة رئيس مجلس الوزراء وزير
الحرية بدمشق

رداً على كتابكم رقم ٧١٧ في الشرف

ان احيطكم علماً انني اشاطركم الرأي

في ان الوسائط المتخذة حتى اليوم من اجل

نزع السلاح في مدينة دمشق قليلة الثمرة

وانني ارى انه من المناسب ان يساق سيف

الاستقبال كافة الاشخاص الذين يحملون

سلاحاً او عتاداً حربياً الى الحاكم العسكرية

الافرنسية وانني ابث اليكم طبع بقرار

قائد الفرقة الثالثة المتخذ بهذا الشأن كما

تذيعه على الملا . فقد اتصرت اعمال نزع

السلاح حتى اليوم على مدينة دمشق ولكنه

من المؤكد ان عدداً كبيراً من هذا السلاح

يوجد الآن في القرى المجاورة واري انه من

الممكن ان يشرع منذ الآن بنزع سلاح القرى

المحقة بدمشق وارجوكم ان يكون تمام ذلك

من قبل ذلك لمدة خمسة عشر يوماً وبعد

انقضاء هذا الاجل يكون الاملون مسؤولين

لدى الحاكم العسكرية وتفضلوا بارسال قائمة

بالقرى التي ستأمر بنزع سلاحها الي ومع

ان نزع السلاح قد طبق اليوم في مدينة

دمشق وضواحيها ولكنه لا يمكن ان

نظر الآن في نزع السلاح من الاهالي الذين

هم في الخارج كالبدو والبروز الذين يطرفون

الحاضرة مستصحبين سلاحهم معهم . فيجب

ان يؤسس عند مدخل المدينة مراكز خاصة

للشرطة يهد اليهم باستقبال السلاح عندهم

مالي :

بقابل وصل وان يبيدوه الى حامله عند
نزعهم ويجب ان تجري هذه الاعمال بكل
اعتناء وان يشرف عليها عن كتب موظفوا

الشرطة وارجوكم ان تفضلوا بقبول فائق

الاحترام

الامضاء

كاترو

(صورة القرار)

ان قائد الفرقة الثالثة يقرر مايلي :

١ - يعطى مهلة خمسة عشر يوماً

الى حاملي السلاح والعتاد الحربي في مدينة

دمشق وحسب رجاء وفي سائر الاماكن

التي ستمينها السلطة الافرنسية العسكرية

الحلية ليسدوا سلاحهم او ليستحصلوا على

اجازة نظامية تخولهم حمل السلاح .

٢ - وبعد انقضاء هذا الاجل

يساق كل شخص يحمل السلاح او العتاد

الحربي بدون تفويض بذلك الى القضاء

المسكري ويحكم عليه بالسجن مدة (٦)

الشهر وبغريم قدره (٥٠) ليرة .

٣ - كل شخص - (يدخل في عداد

ذلك موظفو القوة العمومية) - يرشد بمديرية

الشرطة المحلية والسلطة الافرنسية الى بندقية

واحد او اكثر او الى عتاد بنال مكافأة قدرها

(٢٥) ليرة . دمشق ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٠

قائد الفرقة الثالثة

غوايه

ولائق السلاح

جاء الى المطبوعات من وزارة الحرية

مالي :

طلبت منا البعثة الافرنسية جميع
الوثائق المدونة من قبلها او من قبل بعض
الضباط الافرنسيين الى بعض الاهالي المحولة

لم يحمل السلاح لاجل تبديل تلك الوثائق

باجازة مطبوعة حسب الاصول وموقعة

بامضاء رئيس البعثة لذلك ينبغي على كل

من كان حاملاً كذبة الوثائق ان يعلم وثيقته

المأخوذة من قبل السلطة الافرنسية الى قيادة

البرك وذلك بطرق مدة اربعة ايام اعتباراً

من تاريخ نشر هذا الاعلان ومن لم يسلم

وثيقته في خلال مدة المينة فتند وثيقته

كان لم تكن ولا يسقط له وثيقة غيرها .

لا طاعة كالية

شاع في المدينة ان طيارة كالية حلت فوقها

والقت منشور في منطقة دمشق وقد قامت

اشراطه بتفريق دل الطيارة التي طارت

في سماء دمشق هي افرنسية كان مبدأ طيرانها

من معسكر غورو وعليه نغذرا اهالي دمشق

اخترمين من هذه الاشاعات المقلقة استي

يذهب اصحاب الغايات الذين يجارون اغفال

الشعب وهو اعلى من ان يصدق امثال

هذه الترهات

الحام الراجل

ورد من مدير الداخلية العام الى

المطبوعات مالي :

جاء في كتاب مدير السياسة في البعثة

الافرنسية ان حضرة الجنرال غوايه قائد

الفرقة الثالثة في الشرق قرر مايلي

المادة الاولى - مسك وقتل وبجاعة

مالي :

هكذا عنه الفصل